# الملحق أ – عملية توثيق بناء التوافق بالآراء

01 وُضِع المقترح الأخير التكميلي بشأن توصيات مسار العمل 1 بأسلوب الإدارة الأدنى نحو الأعلى وبنموذج أصحاب المصلحة المتعددين، وتضمّنت العملية عدة "قراءات" أي مراجعات لكل توصية من التوصيات. وتم نشر كل مسودة وجعلها متاحة لأجل التعليق عليها من قبل أعضاء مجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN ومن المشاركين.

02 لإنهاء تقريرها، أسست مجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN عملية هيكلية لضمان مناقشة المدخلات بدقة وعكسها بالشكل المناسب. وتتمثل الخطوة الأولى في تعميم بنود المناقشة الرئيسية إلى القائمة بناءً على التعليقات العامة الواردة. وبعد المراجعة الأولى والتي عقدت في جلسة هاتفية، ترغب قيادة مجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN في تعميم نتائج تلك المراجعة بالإضافة إلى عمليات التحرير النصية للتحضير للمراجعة الثانية. وقد تُختتم هذه العملية بتوزيع استنتاجات المراجعة الثانية. وتمت جدولة مراجعات ومناقشات إضافية واستمرت في القائمة اعتمادًا على الصعوبات في الوصول إلى توافق في الآراء. يمكن الاطلاع على المستندات المعدة لتلك المراجعات من هنا.

03 عقب المراجعة الأخيرة والمراجعة القانونية، تم إرسال التوصيات النهائية إلى مجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN لفترة 48 ساعة لتأشير أي خطأ أو لتقديم أية تعليقات أو بيانات لأجل التوثيق.

04 يسر مجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN أن تزوّد المنظمات الأعضاء التابعة لها بإطار عمل تعزيز مساءلة ICANN باعتباره مسألة أساسية لابد من القيام أو الالتزام بتنفيذها قبل أن تتم عملية انتقال الإشراف على وظائف IANA (مسار العمل 1) لأجل بحثه والمصادقة عليه وفق ميثاق المجموعة.

05 إن مسودة مقترح توصيات مسار العمل 1 هي نتيجة عمل مكثف قام به أعضاء مجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN الثمانية والعشرون، و172 مشارك وفريق من المستشارين القانونيين المؤهلين تأهيلاً عالياً، على مدار السنة الماضية والذي تضمن 221 اتصالاً أو اجتماعاً، وفترتين للاستشارة العامة وأكثر من 13,900 رسالة متبادلة عبر البريد الإلكتروني. وتمثل هذه المسودة توازناً تم تحقيقه بعناية بين المتطلبات والاستشارات القانونية المحددة وتنازلات كبيرة من قبل المساهمين فيها. وتتضمن أيضاً الاهتمام الشديد بالمداخلات الواردة خلال فترات التعليقات العامة.

06 حصل المقترح النهائي على دعم اتفاق بالإجماع من مجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN. وتم تسجيل آراء الأقلية من الساعة 05:00 م بالتوقيت العالمي المنسق يوم 25 فبراير 2016[1]. ووردت تلك الآراء أدناه للحصول على اهتمام المنظمات الأعضاء.

07 **تُنشر بيانات الأقلية حسب ترتيب ورودها.**

[1] أعطى الرؤساء المشاركون لمجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN الأعضاء فرصة أخيرة لتنقيح بيانات الأقلية أو سحبها أو إضافتها إلى التقرير النهائي التكميلي بناءً على الحل الوسط الذي تم التوصل إليه في صباح يوم 23 من فبراير 2016. وقد نُشرت نسخة منقّحة من الملحق "أ" ووزعت على المنظمات الأعضاء في 25 من فبراير 2016.

## بيانات الأقلية

08 **بيان الأقلية من إيبرهارد دبليو ليسه**

09 **عضو بمجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN، ومنظمة ccNSO**

10 السادة الرؤساء المشاركون

11 أنا العضو المنتدب في مركز ناميبيا لمعلومات الشبكات (Pty) ومدير نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد ("ccTLD") لـ NA. ولقد أنشأت نطاق NA. ولدي خبرة 24 عامًا من العمل بلا انقطاع وأتمتع بالخبرة المقابلة لمدير نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد ccTLD لـ NA.

12 لقد تم تعييني بمعرفة منظمة دعم أسماء رموز البلدان ("ccNSO") التابعة لـ ICANN كعضو في مجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN ("CCWG Accountability").

13 تقدم مجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN "مقترحًا نهائيًا لتوصيات مسار العمل 1" والذي يجب أن يركز من حيث الميثاق الخاص بها على ما يلي

> [...] الآليات التي تعزز من مساءلة ICANN والتي يجب أن تكون سارية ومفعلة أو يكون هناك التزام بها في حدود الإطار الزمني لعملية انتقال دور الإشراف على IANA.

14 **لا** يقوم المقترح النهائي بذلك.

15 من هذا المنطلق، لا أتفق مع ذلك، وأسجل اعتراضي رسميًا على المقترح النهائي للأسباب التالية:

1. لدي مخاوف قوية للغاية حيال زيادة الصلاحيات المقترحة للجنة الاستشارية ("AC") وارتفاع مقترحهم للوصول لنفس مركز وصلاحيات المنظمات الداعمة ("SO").
2. أغفل المقترح النهائي تمامًا تدابير مساءلة ICANN فيما يتعلق بتعاملها مع مديري نطاقات ccTLD.

   وهذا الإغفال أمر خطير.
3. ما زالت لدي مخاوف قوية للغاية حيال الطريقة التي تعاملت بها مجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN مع مساءلة ICANN لحقوق الإنسان.

   وعلى الأقل، يجب أن ينص التقرير النهائي على أنه:

   > في إطار مهمتها وضمن عملياتها، سوف تلتزم ICANN باحترام ومراعاة حقوق الإنسان الأساسية، لاسيما ممارسة حرية التعبير وحرية تدفق المعلومات والقواعد الإجرائية وحق الملكية

   بدون **أي** قيود.
4. الأسئلة
   - بموجب أي صلاحيات قانونية سيحدث هذا النقل،
   - ما الذي سيتم نقله في حقيقة الأمر،
   - وما ذاك الذي لن يتم نقله،

   بقيت دون ردود.

   **يجب** الرد على ذلك لكي تتم أي عملية نقل للوظائف و/أو منطقة الجذر.
5. لقد سجلت في ملاحظاتي مسبقًا بشأن شرعية الطريقة التي أجرت بها مجموعة العمل عبر المجتمع مداولاتها والتي كانت، في كثير من الأحيان، انتهاكًا لميثاقها.

   يعد آخر مثال، وهو ما أدى إلى مراجعة تقرير الأقلية هذا، والذي سبق تقديمه من قبل في 2016/02/16، سيئًا جدًا لدرجة أنه يتطلب بعض التفاصيل:

   (أ) أبدى أعضاء مجلس إدارة ICANN اعتراضاتهم على البند (74) في التوصية رقم 2 (بشأن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه)، **بعد** اكتمال المقترح النهائي.

   (ب) بعد ذلك، أعاد رئيسان مشاركان (في غياب الثالث) فتح المداولات، ما أدى إلى عقد مؤتمرٍ هاتفي في 2016/02/23 حيث طرحا المسألة للتصويت ولم يتم التوصل إلى توافقٍ على أي حال.

   (ج) إضافة إلى **عدم** إتيان الميثاق على ذكر التصويت، من الجدير بالملاحظة أن هذين الرئيسين المشاركين أذنا لمسؤول اتصال فريق عمل ICANN و11 من أعضاء مجلس إدارة ICANN (اثنين منهما لم يكونا حتى

مدرجين كمشاركين في مجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN (السيدة هيمراجاني والسيد شحادة) بالتصويت على المسألة المطروحة.

(د) ثم أرسل الرئيسان المشاركان بريدًا إلكترونيًا معلنين فيه أنهم – باعتبارهم أغلبية عظمى مؤيدة لحذف البند محل النزاع – قد حذفوا البند من المقترح النهائي.

(ه) إنني لم أتمكن من العثور على عبارة "الأغلبية العظمى" في الميثاق، ولم أجد سوى عبارتي "التوافق التام" و"التوافق"، مما يعني أن أي شيء آخر "لا يعد توافقًا".

(و) أما المقترح النهائي حقًا فقد تم إرساله إلى المنظمات الأعضاء – بدون أية فترة للتعليق العام ولا انتظار تحديثات على بيانات الأقلية الحالية أو بيانات الأقلية الجديدة المنتظر تقديمها – وهو ما كان مقررًا إجراؤه في خلال 48 ساعة.

وإنني أجدد اعتراضي على تلك العملية الإقصائية.

6. تم تجميع هذا المقترح سويًا بشكل سريع.

ولقد خضعنا نحن (الأعضاء الممثلين في مجموعة العمل عبر المجتمع) لجدول زمني وموعد نهائي تعسفي ومفروض ذاتيًا وغير واقعي تمامًا.

7. للأسف، لن يحصد ثمرة هذا الاستعجال إلا المقترح النهائي.

وكان ذلك معقدًا أكثر من اللازم، ويصعب فهمه حتى من قبل العديد من الأعضاء والمشاركين في مجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN. وفي أثناء المؤتمر الهاتفي في 2016/02/23، استغرق الأمر 22 دقيقة لعرض ملخص للمسألة فقط.

8. يعد التقصير **الجذري** من فترات التعليق العامة مثال آخر على الاستنثار المتعمد للعملية.

وحتى لو لم تكن تلك العيوب الخطيرة السابقة موجودة، فهذا في حد ذاته، سيكون أمرًا خطيرًا لشرعية عملية مجموعة العمل عبر المجتمع والمقترح النهائي.

ولحسن الحظ، قد لا يزال المقترح النهائي خاضعًا لفترة تعليقات عامة مناسبة.

9. أسلم بأن هذا المقترح النهائي يضيف طبقات إضافية من البيروقراطية بكل بساطة دون تحقيق الكثير، أو تحقيق أي شيء على الإطلاق.

10. تشتمل عملية انتقال الإشراف على IANA أسئلة جديدة ولا حلول لها، والتي قد تؤثر على مصالح مجموعة كبيرة من الكيانات. ويشمل ذلك القطاعين العام والخاص، ويشارك في ذلك الولايات المتحدة على المستوى المحلي والمصالح الدولية.

وينبغي أن تكون مجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN مدفوعة بالنتائج وتعرض وجهات نظرها بشأن القضايا المهمة التي تقدمها عملية الانتقال في مناقشات أكثر عقلانية وكاملة بدلاً من التسرع في إنتاج شيء للوفاء بالمهلة التي فرضتها على نفسها، وبكل بساطة ليس هناك مبرر لذلك.

11. وجدت وكالة NTIA مرارًا وتكرارًا أنه من الضروري تقديم المشورة، وفعلت ذلك بعبارات لا غموض فيها، وذكرت بأن مجموعة العمل عبر المجتمع لم تلبي الاختصاصات التي حددتها وكالة NTIA.

وأسلم بأن المقترح النهائي لم يلبي ذلك بعد.

12. أنوه إلى أهمية بيانات الأقلية الصادرة عن الأعضاء المعينين أولجا كافالي (عضو لجنة GAC) وتيجاني بن جمعة (عضو لجنة ALAC) وإيزومي أوكوتاني (من منظمة ASO) وروبين جروس (من منظمة GNSO) وأضم صوتي إلى بيان أقلية السيدة جروس.

يجب أن أشير إلى أن الميثاق لا يتناول بيانات الأقلية إلا في حالات الخلاف فقط. فإن خالف عضو معين واحد من كل منظمة عضو، **لن تكون** أقلية صغيرة.

وهذا يعني أنه **لا يوجد** توافق على المقترح النهائي.

16 وإني لأحث **بقوة** مديري نطاقات ccTLD على رفض هذا المقترح النهائي وألا توافق وكالة NTIA عليه كما هو.

17 وأقدم بيان الأقلية هذا لإضافته إلى المقترح النهائي حسبما يقتضي الميثاق.

18 إيبرهارد دبليو ليسه

19 **بيان الأقلية من أولجا كافالي**

20 **عضو بمجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN، ولجنة GAC**

21 السادة الرؤساء المشاركون،

22 بعد عدة شهور من العمل الشاق، قدمت مجموعة العمل عبر المجتمع مقترح نهائي لتوافق عليه اللجنة ثم قدمته لمجلس إدارة ICANN ووكالة NTIA. وكانت المفاوضات التي أدت إلى تقديم هذا المقترح قوية للغاية، ومخيبة للآمال في بعض الأحيان. وبشكل أكثر تحديداً، كانت هناك محاولات من بعض أصحاب المصلحة للاستفادة من انتقال IANA بغية الحد من قدرة الحكومات على أن تكون جزءًا من – أن يتعزز – المجتمع، وقد تعرض نجاح العملية الشاملة للخطر، وعلى نطاق أوسع، قد تعرضت ثقتنا للخطر فيما جلبنا جميعًا هنا في المقام الأول: وهو نموذج أصحاب المصلحة المتعددين.

23 دور الحكومات في مجتمع أصحاب المصالح المتعددين

24 الفكرة بأن الحكومات تهدد مجتمع أصحاب المصلحة المتعددين، أو تستفيد من "وضع خاص" في هيكل ICANN الحالي هو اعتقاد خاطئ:

- تتمتع الحكومات بدور استشاري فقط في هيئة ICANN، من خلال اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC)، في حين أن الدوائر الأخرى تمارس دورًا في اتخاذ القرار، على سبيل المثال، من خلال صياغة التوصيات المتعلقة بالسياسات.
- لا تشترك الحكومات في لجنة الترشيح (NomCom) التابعة لهيئة ICANN لاختيار المناصب القيادية في مجلس إدارة هيئة ICANN ومنظمة ccNSO ولجنة ALAC، على عكس اللجان الاستشارية/المنظمات الداعمة الأخرى في ICANN.
- لا تشترك الحكومات في مجلس إدارة هيئة ICANN، في حين يمكن للجان الاستشارية/المنظمات الداعمة الأخرى انتخاب أعضاء من مجلس الإدارة بصورة مباشرة ومن خلال لجنة الترشيح. يمكن للجنة الاستشارية الحكومية تعيين منسق علاقات فقط في مجلس الإدارة ولا يكون له الحق في التصويت.
- يمكن لمجلس إدارة هيئة ICANN رفض مشورة لجنة GAC، حتى لو تمت الموافقة على المشورة دون أي اعتراض رسمي. إذا قام "مجلس إدارة ICANN باتخاذ إجراء لا يتوافق مع مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية" وفشل في "إيجاد حل مقبول من الطرفين" (وهو التزام لا ينطبق فقط على مشورة لجنة GAC[2])، يكون الالتزام الوحيد للمجلس هو "تحديد أسباب عدم اتباع مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية في قرارها النهائي"[3]. ومن ناحية أخرى، يمكن رفض عملية وضع السياسة PDP المعتمدة بنسبة 66% من منظمة GNSO فقط عبر غالبية ثلثي المجلس[4].

25 على العكس تمامًا، فإننا نعتقد أن الحكومات هي جزء أساسي من المجتمع:

- لجنة GAC هي أكثر الكيانات تنوعًا من الناحية الجغرافية في المجتمع. ولا ينبغي الاستهانة بهذا العنصر، نظرًا إلى طرح قضية تدويل هيئة ICANN مرات عديدة منذ إنشائها في عام 1998.
- تضع الحكومات منظورًا فريدًا بشأن قضايا السياسات العامة ويظل أصحاب المصلحة هم الأكثر شرعية عندما يتعلق الأمر بحماية المصلحة العامة.
- يمكن أن تتعرض هيئة ICANN سواء عند وجود تدخل حكومي قليل أو عدم وجوده لخطر الاستيلاء عليها من خلال المصالح الخاصة أو بتضييق مصالح الشركات.

26 الحلول المقترحة لما يسمى باختبار الإجهاد 18 والتي ستؤدي إلى تغيرات في التوصيات رقم 1 و2 و11

27 بشكل خاص، شعرنا بخيبة أمل كبيرة عندما تم رفض الحل "الوسط" الأخير فيما يتعلق بالقضايا المرتبطة باختبار الإجهاد 18 والذي أدى إلى تغيرات في التوصيات رقم 1 و2 و11.

---

[2] لوائح ICANN، الملحق ب، القسم 15. ب: "يقوم مجلس الإدارة بتبني توصية ccNSO ما لم يكن هناك تصويت بنسبة أكبر من 66٪ يحدد بعدها مجلس الإدارة بأن هذه السياسة ليست في مصلحة مجتمع ICANN أو ICANN عمومًا. (...).يقوم المجلس بمناقشة أعضاء مجلس الإدارة بشأن بيانهم خلال ثلاثين يومًا بعد تقديم بيان مجلس الإدارة إلى المجلس. ويقوم مجلس الإدارة بتحديد طريقة مناقشة كل من المجلس ومجلس الإدارة بشأن بيان مجلس الإدارة (على سبيل المثال، من خلال تقنية الاجتماع عبر وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية أو عن طريق البريد الإلكتروني أو بأي طريقة أخرى). كما ينبغي عقد المناقشات بنية حسنة وبطريقة مناسبة وفعالة وفي الوقت المناسب للتوصل إلى حل يقبله كافة الأطراف".

[3] لوائح ICANN، المادة 11، القسم 2.

[4] لوائح ICANN، الملحق أ، القسم 9: "أية توصيات لعملية وضع السياسة PDP معتمدة من قبل أصوات الغالبية العظمى من GNSO ينبغي اعتمادها من قبل مجلس الإدارة وإلا، عن طريق التصويت مما يزيد عن ثلثي (3/2) من أعضاء مجلس الإدارة، ويحدد مجلس الإدارة أن مثل هذه السياسة ليست في صالح مجتمع ICANN أو ICANN عمومًا".

28 وفقًا "لمقترح مجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN الأخير والتكميلي بشأن توصيات مسار العمل 1" يراعي اختبار الإجهاد 18 السيناريو الذي تُعدِّل فيه اللجنة الاستشارية الحكومية التابعة لهيئة ICANN إجراءات التشغيل الخاصة بها وذلك للتحول من قرارات الإجماع (لا اعتراضات) إلى التصويت بالأغلبية على مشورة مجلس إدارة ICANN. وفي هذا السيناريو، قد يتوافق دور لجنة GAC في عملية اتخاذ القرار مع الدور الذي تقوم به لجنة ALAC وGNSO وCCNSO بالفعل. ومع ذلك، يعتقد بعض المشاركين في مجموعة العمل عبر المجتمع بأن منع لجنة GAC من تبني عملية اتخاذ القرار التي يستخدمها أصحاب المصلحة الآخرين أمر ضروري لجعل هيئة ICANN أكثر خضوعًا للمساءلة.

29 جرى تعميم العديد من الأسس المنطقية لتبرير الإجراءات المتعلقة باختبار الإجهاد 18، بما في ذلك الإجراءات التي تتضمن وكالة NTIA. ومع ذلك، فإن الحلول المقترحة للقضايا التي أثارها اختبار الإجهاد 18 لم تكن جزءًا من الشروط الأولية اللازمة لقبول انتقال IANA من قبل وكالة NTIA. وفي مارس 2014، عندما أعلنت وكالة NTIA عن العملية الانتقالية، اختصت أربعة مبادئ وهي:

- دعم نموذج أصحاب المصالح المتعددة وتعزيزه؛
- الحفاظ على أمن واستقرار ومرونة نظام DNS الخاص بالإنترنت؛
- الوفاء باحتياجات العملاء والشركاء العالميين لخدمات IANA وتوقعاتهم؛
- الحفاظ على انفتاح الإنترنت.

30 في بيانها الصحفي، حددت NTIA أيضاً بأنها "لن تقبل مقترحات مشاريع لنقل مسؤولية الدور الذي كانت تقوم به NTIA إلى منظمات تدار من قبل حكومات أو منظمات دولية حكومية". على حد علمنا، لا ينطبق على هيكل ICANN الحالي صفة منظمة حكومية، خصوصًا وأن الحكومات لا تملك إلا دورًا استشاريًا، من خلال اللجنة الاستشارية الحكومية. ولذلك، فإن الوضع الراهن قد يلبي متطلبات NTIA.

31 على الرغم من مخاوفهم القوية للغاية من العديد من الحكومات بشأن الحلول المقترحة لاختبار الإجهاد 18، وشكوكهم حول تأثير مثل هذه الحلول على مساءلة ICANN، **فقد وافقت لجنة GAC على حزمة التوافق** خلال اجتماع دبلن، على النحو المبين في بيان GAC بدبلن، **والتي توضح مدى استعدادها للتوصل إلى حل وسط** من أجل تحقيق انتقال IANA. واستندت هذه التسوية، في جملة أمور منها، أن تحصل على موافقة ثلثي (3/2) أعضاء مجلس إدارة ICANN لرفض مشورة GAC وعلى الحفاظ على استقلالية GAC في تحديد الآراء.

32 اقترحت التوصية 11 من تقرير مجموعة العمل عبر المجتمع الثالث تعريفًا محدودًا للغاية للتوافق في الآراء، بأنه "اتفاق عام في حالة عدم وجود أي اعتراض رسمي"، وهو ما يمثل تحولاً كبيرًا من المبادئ المتفق عليها في بيان GAC بدبلن، وبالتالي فإنه قد تسبب في رفض التوصية 11 من قبل بعض أعضاء GAC. ومع ذلك، اقترحت مسودة التقرير الثالث الحصول على موافقة ثلثي (3/2) أعضاء مجلس الإدارة لرفض مشورة GAC، وهو ما يتفق مع بيان GAC بدبلن.

33 تم نشر الحل "الوسط" المقترح في "مقترح مجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN الأخير والتكميلي بشأن توصيات مسار العمل 1" في شهر فبراير كالتالي:

- الحفاظ على التعريف المحدود للغاية للتوافق في الآراء، بأنه "عدم وجود أي اعتراض رسمي"؛
- تعيين الحد الأدنى لرفض مشورة لجنة GAC بإجماع 60٪ بدلاً من الثلثين (3/2)؛
- الحد من قدرة GAC على المشاركة في آليات تمكين المجتمع إذا كانت تهدف إلى تحدي مجلس الإدارة لتنفيذ مشورة لجنة GAC - لم تتم مناقشة هذا المقترح في مجموعة العمل عبر المجتمع من قبل، ونادرًا ما يتعلق ذلك بالقضايا الأولية التي أثارها اختبار الإجهاد 18.

34 لقد فشلنا في فهم كيفية قيام تلك المقترحات الجديدة بمعالجة المخاوف التي أعرب عنها العديد من أعضاء لجنة GAC في فترة التعليق العامة، مثل ما يتعلق بقدرة الحكومة على إعاقة مسودة المشورة التي وافقت عليها الأغلبية الساحقة من الحكومات. وعلى الرغم من الوصول إلى إجماع في الآراء ينبغي أن يظل الهدف الأسمى للجنة GAC، وقد يؤدي التوصل إلى إجماع كامل لكل قضية مدروسة في بعض الحالات إلى الشلل التام. أي مشورة افتراضية تعكس أقل من الإجماع الكامل (بما في ذلك 100٪ ناقص واحد - وهو في رأينا سيكون ممثلاً عن إجماع الآراء الكامل في الأساس) يمكن رفضها بأغلبية بسيطة من مجلس الإدارة. ونتيجة لذلك، فإن قدرة لجنة GAC للمشاركة في مناقشة تتعلق بمعظم أعضائها ستكون محدودة للغاية ويمكن من الناحية النظرية أن تُتخذ قرارات دون أي مساهمة كبيرة من لجنة GAC. ولمنع حدوث ذلك، نعتقد بضرورة عدم إلزام الحكومات بدور واحد في عملية اتخاذ القرار، لا سيما إذا كان سيتم بحث موضوعات مثيرة للجدل.

35 نلاحظ أنه قد طُلب من GAC مرة أخرى خفض قدرتها في الاشتراك في مرحلة ما بعد انتقال IANA/ICANN. وفيما يتعلق بقدرة GAC على المشاركة في آليات تمكين المجتمع، نعتقد أنه ينبغي إعادة النظر في مثل هذا القرار بعناية، وينبغي عدم فرض ضغوط وفترة زمنية قصيرة. بمزيد من التفصيل:

- نحن لا نفهم لماذا ينبغي تطبيق مبدأ "منح الفرصة الثانية" للجنة GAC فقط، وليس لجميع اللجان الاستشارية/المنظمات الداعمة التي يمكن أن تشارك في تمكين المجتمع لتحدي مجلس الإدارة بشأن تنفيذ مشورتهم أو التوصية بالسياسات.
- يقع على عاتق لجنة GAC مسؤولية تحديد ما إذا كانت ترغب في المشاركة في قدرة اتخاذ القرار على آليات المجتمع.

- سيكون الحد من قدرة GAC على المشاركة في صلاحيات المجتمع فقط بالنسبة للحالات التي تشمل السياسة العامة/الجوانب القانونية أمر متناقض، في حين يتم منع GAC من المشاركة في صلاحيات المجتمع التي تشمل تنفيذ مجلس الإدارة لمشورتها.

36 أظهرت الحكومات مرونة مثيرة للإعجاب، وحاولت التوصل إلى حل وسط في نواح كثيرة، كما ورد في بيان GAC بدبلن. ومع ذلك، تمت الاستجابة لجزء من مطالب ممثلي المجتمع، على حساب GAC، ولذا، وبدلاً من التوصل إلى "حل وسط"، سيكون وصف "الفائز يحصل على كل شيء" وصفًا أكثر دقة في الواقع مما هو مقترح في مجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN الأخير والتكميلي بشأن توصيات مسار العمل 1.

37 أولجا كافالي

38 هذا البيان تدعمه حكومات دول الأرجنتين وبنين والبرازيل وتشيلي ودومينيكا وفرنسا وغينيا ومالي ونيجيريا وباراغواي وبيرو والبرتغال وروسيا الاتحادية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوروغواي وفنزويلا.

39 **بيان الأقلية من تيجاني بن جمعة**

40 **عضو بمجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN، ولجنة ALAC**

41 بصفتي عضو في مجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN، أود التصريح ببيان الأقلية هذا بشأن التوصية رقم 2 (تعديل حد التأييد اللازم لممارسة صلاحيات المجتمع) والتوصية رقم 6 (حقوق الإنسان):

42 التوصية 2، الفقرة 73:

43 لمّا كان المجتمع ذو صلاحيات التمكين يتشكل من 5 منظمات داعمة/لجان استشارية، يقال لنا إننا لا نمثل مجتمع الإنترنت بأكمله. وبعدد أقل، سيتأثر تمثيلنا بصورة خطيرة. لذا، ليس من المقبول تقليل حد التأييد إذا كان سينتج عن ذلك انخفاض تشكيل المجتمع عن 5 منظمات داعمة/لجان استشارية، ليس ذلك بسبب التمثيل فحسب، وإنما أيضًا لأننا سنجد أنفسنا نمارس صلاحيات المجتمع بتأييد 2 فقط من المنظمات الداعمة/اللجان الاستشارية للقرار لأنهما يمثلان أغلبية. وسيؤدي التقليل عن 5 منظمات داعمة/لجان استشارية إلى إعادة النظر في عملية المساءلة برمتها.

44 التوصية 6:

45 أعرب عن قلقي إزاء عدم وضوح النص المقترح بشأن ما إذا كان التزام ICANN باحترام حقوق الإنسان يشمل المسائل المدرجة في مهمة ICANN فقط أم أنه يشمل كذلك جوانب أخرى مثل المحتوى.

46 تيجاني بن جمعة

47 **بيان الأقلية من إيزومي أوكوتاني**

48 **عضو بمجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN، ومنظمة ASO**

49 نوهت منظمة دعم العناوين (ASO) إلى أن مجتمع ترقيم الإنترنت لا يعتمد على مقترح مسار العمل 1 لمجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN من أجل تحقيق توقعاتنا بشأن مساءلة ICANN. وإنما سنعتمد في المقام الأول على اتفاقية تعاقدية (أو "اتفاقية مستوى الخدمة") بين تسجيلات الإنترنت الإقليمية وICANN، على النحو الموضح في المقترحين المقدمين من فريق CRISP ومجموعة ICG لتوفير آليات المساءلة اللازمة.

50 وفي سبيل خدمة هذه القضية، يجب أن تطبق اتفاقية مستوى الخدمة المقترحة أثناء عملية انتقال الإشراف على وظائف IANA. بيد أن الاتفاقية صيغت بلغة "الشروط المسبقة" بحيث حتى لو تم التوقيع عليها في الحال، فلن تُطبق إلا بعدما تُعفى ICANN من واجباتها بموجب عقد وكالة NTIA.

51 أوشكت مفاوضات اتفاقية مستوى الخدمة لمجتمع الأرقام على الانتهاء، وإننا نتوقع الوصول إلى اتفاقٍ في المستقبل القريب. ونقترح التوقيع فورًا على اتفاقية مستوى الخدمة المتفق عليها مع ICANN في نفس الإطار الزمني المحدد لتطبيق توصيات مجموعة العمل عبر المجتمع. وبتطبيق كلا العنصرين في ذلك الوقت، سنشعر بالارتياح لأن قضايا مساءلة ICANN تم حلها كما ينبغي.

52 مع أطيب التحيات،

53 إيزومي بالنيابة عن منظمة ASO

54 **بيان الأقلية من روبين جروس**

55 **عضو بمجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN، ومنظمة GNSO**

56 الرأي المخالف للعضو روبين جروس بشأن مسألة الإفراط في تمكين لجنة GAC وتهميش المنظمات الداعمة

57 في حين تعد معظم التوصيات الواردة في تقرير مجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN لمسار العمل 1 تحسينات مهمة وجديرة بالثناء لعملية مساءلة ICANN، يظل المقترح معيبًا في جانب واحد بالغ الأهمية: ألا وهو أنه سيسمح بإجراء تغييرات جذرية على طبيعة اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) عن طريق التصديق على إدماجها في المجتمع ذي صلاحيات التمكين كمساهم في اتخاذ القرارات. فإذا اختارت لجنة GAC أن تصبح مساهمًا في اتخاذ القرارات، فإن وظيفتها التقليدية في ICANN ستتحول من دور "استشاري" إلى دور "يساهم في اتخاذ القرارات" بشأن سياسات ICANN وعملياتها وقضايا حوكمة الشركة. وبالإضافة إلى ذلك، يرفع المقترح حدَّ التأييد في لوائح ICANN الداخلية حتى يستطيع مجلس الإدارة رفض اتباع مشورة لجنة GAC بشأن التوافق، في امتيازٍ مستقل للجنة GAC التي عززت من صلاحيتها في هيكل هيئة ICANN مقارنة بغيرها من اللجان الاستشارية والمنظمات الداعمة.

58 يعد مقترح إعلاء لجنة GAC خطأً لعدة أسباب مختلفة.

59 يتمثل الشاغل الأول في طبيعة لجنة GAC المبهمة. ولا تخضع لجنة GAC لأي التزامات تفرض عليها أن تتبنى منهجًا يقوم على الشفافية ومشاركة القاعدة الشعبية لا في مداولاتها ولا في عملياتها. كما أنه ليس لديها أي التزام بدعم واجب ICANN القانوني بموجب لوائحها الداخلية ونظامها الأساسي للتصرف على نحو منفتح وشفاف وبطريقة تضمن مشاركة القاعدة وتعدد أصحاب المصلحة. ويؤدي تمكين جهة تأسيسية غير شفافة بهذه الطريقة إلى المخاطرة بوجود تعارض مع بنود أخرى في نظام ICANN الأساسي ولوائحها الداخلية التي تعِد بانفتاح وشفافية ومساواة ومشاركة القاعدة في اتخاذ القرارات والعمليات أثناء إجراء ICANN لواجبها ومهمتها.

60 الشاغل الثاني هو أن تمكين لجنة GAC يتعارض مع الرغبات التي أعربت عنها الأغلبية في مجتمع ICANN. وبالأخص عندما تم الاقتراح من قبل في 2014، حيث رفض المجتمع بأغلبية ساحقة زيادة حد التأييد اللازم لمجلس الإدارة لرفض مشورة لجنة GAC، ومع ذلك، هذا هو تحديدًا ما يفعله هذا المقترح.[5] وقد تم الإعراب عن اعتراضات مماثلة في التعليقات العامة على العديد من مقترحات مجموعة العمل عبر المجتمع التي أثارت شواغل مهمة حول حد التأييد اللازم لرفض مجلس الإدارة لمشورة GAC. وبالنسبة لكثيرٍ من المعلقين المعنيين، يعد التمييز بين حد التأييد لمجلس الإدارة 50%-60%-66% "تمييزًا لا ينطوي على فارق"، لأن المبدأ الذي يستند إليه المقترح والذي يقضي بالحد من السيطرة الحكومية على الإنترنت من خلال هيئة ICANN. ويعد الجانب الإيجابي من مقترح مجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN هو أنه يقدم درجة أكبر من التيقن والوضوح حول تعريف "مشورة لجنة GAC بشأن التوافق" التي تراعي رغبات الآخرين. ولكن لا ينبغي للمجتمع أن يضطر إلى التنازل عن قدر أكبر من الصلاحيات إلى لجنة GAC بشأن حوكمة ICANN بدلاً من الوضوح والتيقن اللازمين بشأن نوع مشورة اللجنة التي تتطلب تعامل مجلس الإدارة بطريقة تراعي رغبات الآخرين. فهذه "مقايضة" لا ينبغي أن يضطر المجتمع إلى إجرائها من أجل تحسينات مساءلة ICANN والعملية الحيوية لانتقال الإشراف على IANA بهدف أن يصبح قادرًا على الاستمرار.

61 ثالثًا، تعد مشاركة لجنة GAC في تمكين المجتمع محل خلاف في مجتمع ICANN وضمن لجنة GAC ذاتها. فإعطاء لجنة GAC صوتًا مساويًا لصوت المنظمات الداعمة واللجنة الاستشارية العامة بشأن حوكمة ICANN سيمنح لجنة GAC صلاحية جديدة ومعززة إلى حدٍ كبير في عملية اتخاذ القرار وهيكل الحوكمة في ICANN. وبينما تُعتبر "صيغة تكوين لجنة "GAC، التي لا تجيز للجنة التصويت على قرارات مجلس الإدارة بسبب مشورة لجنة GAC بشأن التوافق، تحسنًا في نطاقٍ محدد وضيق، غير أنها لا تتناول المشكلة الأساسية لتزويد الحكومات الوطنية بدورٍ يساهم في اتخاذ القرارات بشأن حوكمة ICANN. كما أنها لن تحد من قدرة لجنة GAC على المشاركة في اتخاذ القرارات لعزل أعضاء مجلس الإدارة أو رفض الميزانيات والخطط الاستراتيجية أو البت في مسائل انفصال IANA أو غير ذلك من صلاحيات المجتمع الجديدة الممنوحة لتمكين المجتمع بموجب هذا الاقتراح.

62 الأهم من ذلك أن لجنة GAC لم تصرح بأنها تريد هذا التغيير الجوهري في دورها أو بأنها ترغب في هذه الزيادة صلاحياتها بشأن مجلس إدارة ICANN. بل صرحت لجنة GAC بأنها لم تستطع التوصل إلى توافق آراء بشأن تلك التوصيات الخلافية في مقترح مجموعة العمل عبر المجتمع (CCWG). وللأسف، قامت أقلية صغيرة من ممثلي لجنة GAC ذوي الصوت المسموع المشاركين في مناقشات مجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN باستغلال رغبة المجتمع في تعجيل عملية انتقال الإشراف على IANA وتمكنوا من اتخاذ عملية إصلاح المساءلة رهينة من أجل الحصول على قدرٍ من الصلاحيات بشأن حوكمة ICANN أكبر مما لدى لجنة GAC تحت الهيكل الحالي لهيئة ICANN.

63 وأخيرًا، يؤدي تعزيز صلاحيات الحكومات في ICANN إلى المخاطرة بدعم الولايات المتحدة لعملية الانتقال. فإذا اعترض كونغرس الولايات المتحدة أو وكالة NTIA على هذا المقترح، لن تكون هناك فرصة لنجاح المقترح عند وروده. ولقد أرسل كونغرس الولايات المتحدة ووكالة NTIA عددًا من الإشارات الواضحة إلى أنه لا ينبغي توسيع مناطق النفوذ الحكومي في عملية انتقال الإشراف

[5] https://www.icann.org/public-comments/bylaws-amend-gac-advice-2014-08-15-en

على IANA.[6] ومن خلال الاقتراح بزيادة نفوذ الحكومات على ICANN كما فعلت مجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN، فإن ذلك يدعو إلى الرفض تحديدًا من الأطراف التي يجب أن تصدق في النهاية على المقترح ومن ثم تعرض عملية الانتقال برمتها للخطر.

64 يتضمن مقترح مجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN عددًا من الإصلاحات المهمة والتي كان ينبغي إجراؤها منذ وقت طويل على المساءلة بما في ذلك إجراء تحسينات على عملية ICANN للمراجعة المستقلة (IRP) وإجراء طلب لإعادة النظر وحقوق عزل أعضاء مجلس الإدارة والتزام اللوائح الداخلية باحترام حقوق الإنسان في عمليات ICANN وغير ذلك من تدابير إصلاح المساءلة الجديرة بالثناء حقا. ومع ذلك، فإن الضرر طويل الأمد الذي سيلحق بالإنترنت المجاني والمفتوح من جراء ما يطرحه المقترح من تبديل توازن القوى التقليدي لصالح الحكومات ضد ICANN وبعيدًا عن المنظمات الداعمة والقطاع الخاص يعد خطأً جسيمًا.

[6] في ICANN رقم 51 بلوس أنجلوس عام 2014، صرحت وزيرة التجارة الأمريكية السيدة بيني بريتزكر أن الولايات المتحدة ستعارض في كل مناسبة "المقترحات التي تجعل الحكومات مسؤولة عن حوكمة الإنترنت". كما أن عضو مجلس الشيوخ الأمريكي جون ثون والسناتور الأمريكي ماركو روبيو، بعثا بخطاب إلى الدكتور ستيفن كروكر، رئيس أعضاء مجلس إدارة ICANN، في 31 يوليو 2014، https://www.icann.org/en/system/files/correspondence/thune-rubio-to-crocker-31jul14-en.pdf (التوكيد بالخط المائل مضاف):

> "أولاً، يجب على ICANN أن تمنع الحكومات من ممارسة نفوذ غير مشروع على حوكمة الإنترنت. وفي أبريل، لقد قدنا 33 سناتورًا في خطاب إلى وكالة NTIA بخصوص عملية انتقال الإشراف على NTIA. وكتبنا في الخطاب: إحلال دور وكالة NTIA محل منظمة حكومية أخرى سيكون كارثيًا وسنعارض هذه الخطة بقوة. ينبغي لهيئة ICANN تقليص فرص تدخل الحكومات على نحو غير لائق في قضايا الحوكمة غير السياسية. تتضمن بعض الأفكار لتحقيق هذا ما يلي: عدم السماح لممثلي الحكومات بأن يكونوا أعضاءً في مجلس إدارة ICANN، وقصر مشاركة الحكومات على الأدوار الاستشارية فقط، كأن يكون ذلك عبر اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC)، وتعديل لوائح ICANN الداخلية بحيث يُسمح باستلام مشورة GAC فقط إذا تم تقديمها باتفاق جميع الأعضاء. ولا ينبغي أن تتيح عملية انتقال الإشراف على IANA فرصة للحكومات بأن تزيد من نفوذها.